مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

تقدُّم

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد الثالث - مارس ٢٠٢٤
INFO@TAQADOOM.COM
TAQADOOM
TAQADOOM.COM

طُوفَانُ الأَحرَارِ نَصرٌ قَرِيبٌ

دليلك إلى «تقدُّم»

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق الضغط عليها بالفهرس

فلسطين بعينيها تقاتل

بقلم: عمر مراد

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ص ٦

زلزال «طوفان الأقصى» والحاجة إلى رؤية برنامجية وطنية فلسطينية جامعة

بقلم: معتصم حمادة

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ص ٨

دوافع التدخل الأميركي في اليمن الجيو سياسية - اقتصادية

بقلم: أنس القاضي

باحث يمني

ص ١٠

احتجاجات السنغال تطور حاسم في الصراع الطبقي

بقلم: كريبسو ديالو

كاتب من مصر، مترجم وباحث في الشأن الأفريقي

ص ١٢

أسباب ومظاهر الأزمة الخانقة للاقتصاد المصري

بقلم: حسن بدوي

عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري

ص ١٤

المقالات الواردة داخل المجلة ليس بالضروري أن تعبر عن رأي المجلة ولكن تعبر عن أراء كُتَّابها فقط

تقدُّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

رئيس التحرير

أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير

أحمد الديين

نائب رئيس التحرير الأول

حمد العيسى

نائب رئيس التحرير الثاني

هلا عبدالله

سكرتير التحرير

ربيع ديركي

المخرج الفني

محمد صلاح عبدالرحيم

مصمم الغلاف

جيفارا عبد القادر

العدد الثالث • مارس ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

مساواة في الدستور وتمييز في التشريعات

المواطنة الكويتية وحقوق أبنائها من زوجها غير الكويتي

إعداد: هلا عبدالله

صحافية كويتية

ص ١٦

الحراك النسائي في الكويت تاريخه وأبرز تحدياته

كتبت: د. شوق المطيري

طبيبة، عضو اللجنة المركزية للحركة التقدمية الكويتية

ص ٢٢

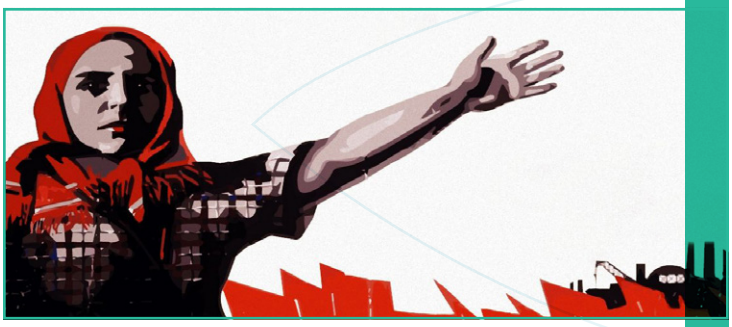

النسوية وأولوية التحرر الوطني

بقلم: د. نور جواد

طبيبة، عضو اللجنة المركزية للحركة التقدمية الكويتية

ص ٢٦

المرأة اليمنية تقاليد وعادات تكبل حقها بالمشاركة في مراكز صنع القرار

بقلم: آسيا الصراري

كاتبة صحافية من اليمن

ص ٢٨

داخل العدد

رأي «تقدُّم»

الهموم المعيشية في دولة نفطية أرقام وحقائق صادمة

ص ٥

فكر وفلسفة

تطور الرؤية النقدية عند محمد مندور من الجمالية الإنسانية إلى النقد الأيديولوجي

بقلم: د. صلاح السروي

ناقد أدبي مصري، وأستاذ الأدب العربي الحديث والمقارن بجامعة حلوان

ص ٣٠

وجوه وأحداث

مارس شهر رحيل الذين بذروا

ص ٣٢

كاريكاتير العدد

بريشة الفنان البرازيلي كارلوس لاتوف

الهموم المعيشية في دولة نفطية أرقام وحقائق صادمة

يفترض كثيرون أنّ مواطني دولة نفطية خليجية كالكويت لا يعانون من أية هموم معيشية، بل هناك من يتوهم أنهم جميعاً أثرياء ومترفون... بينما تكشف الأرقام حقيقة مخالفة تماماً، فهناك نعم أثرياء ومترفون، وهم قلّة، ولكن الغالبية الساحقة من المواطنين الكويتيين سواء من الطبقات الشعبية، أو حتى ما يسمى الطبقة الوسطى يعانون من ضغوط شديدة في حياتهم المعيشية.

فآخر زيادة على رواتب موظفي الدولة كانت في العام ٢٠١٢، أي قبل أكثر من عشر سنوات، وخلال السنوات العشر الأخيرة وفقاً للأرقام الحكومية، وهي أقل من الواقع، فقد بلغت معدلات التضخم نحو ٣٢ في المئة جراء الغلاء وارتفاع الأسعار، أي أن الرواتب والأجور قد انخفضت قوتها الشرائية بنحو ثلث قيمتها، فمن يبلغ راتبه اليوم ألف دينار كويتي لا تزيد قوته الشرائية في الواقع عن ٦٦٠ ديناراً عما كانت عليه في ٢٠١٣، ولذلك أصبحت المطالبة بتحسين مستوى المعيشة وزيادة الرواتب والأجور مطلباً مستحقاً، فيما الحكومة تماطل في إقرار أي زيادة تحت ذريعة إجراء مزيد من الدراسة!

ووفقاً لتقديرات منشورة صادرة عن المركز الوطني للأبحاث التنموية في شهر ديسمبر ٢٠٢٢ فإن ايجارات السكن تلتهم أكثر من ٥١ في المئة من متوسط دخل الموظف الكويتي، فيما يزيد عدد المنتظرين على قوائم الرعاية السكنية أكثر من ٩٠ ألف عائلة كويتية، في بلد لا تقل فيه قيمة قطعة الأرض السكنية الصغيرة عن ثلاثمئة ألف دينار كويتي، أي ما يعادل مليون دولار أميركي، وذلك جراء احتكار الأراضي والمضاربة عليها وضآلة المساحة المتاحة للسكن من إجمالي أراضي الدولة.

وغير هذا فقد سقطت الغالبية الساحقة من المواطنين الكويتيين في فخّ القروض المصرفية، ذلك أنه وفقاً لبيانات بنك الكويت المركزي فقد بلغ عدد الكويتيين الحاصلين على قروض استهلاكية ومقسطة نحو ٥٥٠ ألف مقترض، منها ١٣ مليار دينار كقروض إسكانية، و١,٧ مليار دينار كقروض استهلاكية، أما عدد المقترضين المتعثرين من المواطنين الكويتيين فيزيد عددهم عن ١٢ ألف مقترض.

وتظهر بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية أنّ هناك أكثر من ٢٨ ألف كويتي عاطل عن العمل في نهاية يونيو ٢٠٢٣ بزيادة ٢١٠٠ متعطل عن الأرقام المسجلة لنهاية سنة ٢٠٢٢. وبنسبة بطالة للمواطنين تعادل ٥,٧٥ في المئة نظراً لكون إجمالي قوة العمل للمواطنين تعادل ٤٩٠ ألف مواطن، هذا غير الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل من الكويتيين البدون.

هذه هي لغة الأرقام، التي طالما صدّع الرأسماليون رؤوسنا بأنها لا تكذب... ولكنهم يتعامون عن الأرقام عندما تفضح التفاوت الطبقي وتكشف عمق الظلم الاجتماعي في هذه الدولة النفطية الثرية الخليجية الصغيرة.

باختصار، لقد اشتدت في الكويت خلال السنوات الأخيرة معاناة الطبقة العاملة والفئات الشعبية المهمشة وذات الدخول المتدنية، بل حتى الفئات المتوسطة، وذلك جراء التضخم وارتفاع الأسعار والايجارات وتفاقم مشكلات المقترضين المتعثرين والمعسرين وبروز مشكلة البطالة في صفوف الشباب الكويتي، وذلك فيما تتركز الثروات بأيدي قلة من كبار الرأسماليين الطفيليين... والخشية الآن كل الخشية أن يسوء الوضع المعيشي في الكويت أكثر فأكثر مع تبني الحكومة التوجهات النيوليبرالية القائمة على تقليص الدور الاقتصادي للدولة، واستهداف المكتسبات الاجتماعية الشعبية، وتقليص الدعوم وبنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية.

بقلم: عمر مراد

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

فلسطين بعينيها تقاتل

شكّلت عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ضربة استراتيجية وعميقة للكيان الصهيوني وانهياراً في منظومته الأمنية والعسكرية، وأكدت مخاوفه التاريخية بتفاقم القلق والخطر الوجودي، إلّا أن المكانة الاستراتيجية لهذا الكيان ورغم اهتزازها لم تتراجع رغم الأخطار التي تهدده لأنها ارتبطت بالدور الوظيفي الذي يقوم به في منطقتنا وفي محيطها لحماية وخدمة المصالح الإمبريالية الأميركية والغربية، لذلك عندما تعرض هذا الكيان للخطر جاءت الأساطيل المدمرة وحاملات الطائرات واستنفرت كل القواعد العسكرية المنتشرة في أراضي وبحار ومحيطات المنطقة. وكذلك جاء رؤساء أميركا والغرب لدعمه وإسناده في مواجهة شعبنا وتصفية مقاومته، حماية لمشروعهم الاستعماري الصهيوني من الأخطار التي تهدده، فحسب استراتيجيتهم ما يهدد هذا الكيان يهدد بنفس الوقت المصالح الأميركية والغرب الإمبريالي ونفوذهم في المنطقة.

إن أبرز الأخطار الوجودية التي يواجهها الكيان الصهيوني تتمثل بالخطر الديموغرافي المتعلق بوجود ما يزيد عن نصف الشعب الفلسطيني على أرضه في فلسطين التاريخية الذي يفوق عدد اليهود والمهودين حيث بلغ التعداد اليوم في فلسطين التاريخية سبعة ملايين ومئتين وخمسين ألف فلسطيني مقابل سبعة ملايين ومئة ألف يهودي. وخطر تنامي دور وقدرات فصائل المقاومة وخاصة المقاومة الفلسطينية واللبنانية وفي اليمن والعراق، وما تقدمه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا من دعم وإسناد يشكل عمقاً حيوياً واستراتيجياً لكل المقاومين ضد العدوان الإمبريالي وخاصة الصهيو- أميركي.

إن رفض ومقاومة الشعوب العربية لوجود هذا الكيان يشكل خطراً آخر عليه، فهي تقف بالمرصاد لأي شكل من أشكال العلاقات معه، وتعمل على مقاطعته الشاملة ومقاومة كل المطبعين والمتعاونين معه بكل الطرق والوسائل والإمكانيات.

لذلك ترى الولايات المتحدة وتدرك بأن وجودها في المنطقة يتطلب تعزيز قواعدها العسكرية وأساطيلها الحربية باعتبار ذلك الأساس في رعاية وحماية المصالح والنفوذ الأميركي وأدواته في المنطقة، وحماية الكيان الصهيوني وتمكينه وإسناده ودعمه بلا حدود يأتي ضمن أولوياتها وذلك للحفاظ على مكانته ودوره الوظيفي كأحد أهم القواعد الأميركية في مواجهة حركات التحرر والتقدم والنهوض في المنطقة، وفي مواجهة الصين واستراتيجيتها "الحزام -الطريق" وتمدد نفوذها، ومواجهة الدور المتنامي لروسيا الاتحادية سياسياً وعسكرياً في المنطقة والعالم .

تعتبر أميركا وكل الغرب الإمبريالي وجود هذا الكيان في قلب الوطن العربي قضية استراتيجية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وخاصة الأهمية الجيو - سياسية للسيطرة والتحكم بمستقبل المنطقة والعالم عبر هذا الكيان. ومن أجل ذلك تسعى بكل السبل والوسائل

لحمايته وتثبيته، فعملت بكل ثقلها لعقد وإبرام تسويات سياسية من أجل تحييد مصر أكبر دولة عربية عبر اتفاقية كامب ديفيد، وتحييد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح عبر اتفاقية أوسلو، وأيضاً تحييد الأردن من خلال اتفاقات وادي عربة، ونجحوا في ذلك إلى حد كبير عبر توقيع الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية... إلخ، ولكن الشعوب العربية وقواها الوطنية والتقدمية والحرة رفضت هذه الاتفاقيات وكذلك المعاهدات والتي كان آخرها اتفاقيات ابراهام التي انضم إليها عدد من الأنظمة العربية، كما دأبت على إنجاز عمليات تطبيع شامل بين بعض الأنظمة العربية والكيان الصهيوني التي كانت تجري بقوة دفع أميركية هائلة ولكنها توقفت بفعل عملية طوفان الأقصى وتنامي المقاومة الفلسطينية في الضفة وغزة وفي كل الأرض الفلسطينية بأشكالها النضالية المختلفة والمتنوعة.

إن مسارات ومآلات التسوية السياسية للصراع العربي - الصهيوني استندت بالأساس إلى فكرة الصهيوني جابوتنسكي "الجدار الحديدي" التي توفر الحماية الاستراتيجية للكيان الصهيوني لتأمين بقائه وديمومته، وجوهر فكرته تقوم على إخضاع دول المنطقة وتحييدها ثم التطبيع والاندماج الكامل معها ليكون الكيان الصهيوني مقبولاً سياسياً وحضارياً واقتصادياً وأمنياً... إلخ في المنطقة وبالتالي إحباط وإنهاء وتصفية كل من يطالب بفلسطين أو أي جزء منها، عندها حسب جابوتنسكي سيشعر الفلسطينيون ومن يؤيدهم باليأس والخذلان وهذا سيدفعهم للقبول والتسليم بما هو قائم وتنتهي القضية من الفكر والوجدان وتصبح مجرد ذكريات وحكايات تتوارثها الأجيال.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: معتصم حمادة

عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

زلزال «طوفان الأقصى» والحاجة إلى رؤية برنامجية وطنية فلسطينية جامعة

تستمر الحرب الهمجية على شعبنا، وهي تزداد عنفاً ووحشية، لم تتوقف عن استهداف المدنيين العزل بالمجازر والمذابح اليومية، واستكمال تدمير البنية التحتية للقطاع، وكل مقومات العيش فيه، بهدف المزيد من الضغط على السكان لترحيلهم عن أرضهم، واللجوء إلى الأراضي المصرية، وإلى الهجرة عموماً، واستكمال الأعمال العدوانية، وفق الأهداف المرسومة للحرب: ترحيل السكان + تصفية المقاومة الفلسطينية ونزع سلاحها + استرداد الأسرى «الإسرائيليين» بالقوة، وتجاوز دفع الثمن عبر عملية تبادل تشترط المقاومة أن تتم وفق مبدأ «تبييض السجون».

في الوقت نفسه، تزداد المقاومة في القطاع فعلاً، وتماسكاً في صد هجمات قوات الاحتلال، وإنجاز عمليات بطولية، توقع في صفوف العدو خسائر فادحة في المعدات والأفراد، بحيث تعترف الدوائر المحلية، أن هجمة جيش الاحتلال، رغم ما ارتكبه من جرائم ضد المدنيين والبنية التحتية للقطاع، لم تحقق أياً من أهدافها الإجرامية الثلاثة المذكورة. إن أبناء القطاع، رغم فداحة النزيف وحجم التضحيات، يواصلون التمسك بأرضهم ومقاومتهم، ويؤكدون صمودهم وصلابتهم، كما أن المقاومة التي راهنت قيادة الاحتلال على محوها، نجحت في إلحاق العار بالجيش الذي يدّعي أنه لا يقهر.

ومع ذلك؛ فإن الدوائر الأميركية – «الإسرائيلية»، المتحالفة في حربها الهمجية ضد شعبنا في القطاع، ما زالت تتحدث عما يسمى «اليوم التالي» لغزة، وفقاً للحسابات التي انطلقت الحرب «الإسرائيلية» على أساسها، أي نزع سلاح المقاومة، وفرض السيطرة «الإسرائيلية» التامة على القطاع، وتدبير صيغة لإدارة مدنية «محلية»، مرجعيتها مع سلطات الاحتلال في تدبير شؤون السكان، ونقل القطاع إلى مرحلة سياسية جديدة، تقوم على التبعية التامة لكيان الاحتلال.

بالمقابل، يلاحظ أن الوحدة الميدانية التي تتجلى بأبهى صورها في قطاع غزة، في مقاومة العدوان «الإسرائيلي» البربري، على أهميتها الفائقة، لم تترجم حتى الآن، وحدة في الموقف السياسي الوطني، وفق رؤية أو استراتيجية تؤمّن لشعبنا ومقاومته، الأسس اللازمة، والخطط، والآليات الضرورية، لمواجهة استحقاقات الحرب وما بعدها، ليس في قطاع غزة فحسب، بل وكذلك في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد استفحلت في الضفة الغربية النزعات العنصرية العدوانية للمستوطنين، كما بدأت تتكشف في القدس، عاصمة دولة فلسطين، مشاريع التهجير الجماعي للسكان الفلسطينيين، وإفراغ المدينة من أبنائها وسكانها الأصلاء، بكل ما يعنيه ذلك من خطر داهم على هوية القدس وموقعها السياسي والروحي في المشروع الوطني الفلسطيني، وانعكاس ذلك على

أوضاع المقدسات الإسلامية والمسيحية، وبشكل خاص المسجد الأقصى، الذي لم تتوقف محاولات فرض التقاسم الزماني وصولاً إلى المكاني عليه، في خطوات باتت تشكل مقدمة حتى لنسف هويته، تلبية لخرافات تلمودية.

فضلاً عن ذلك، يشهد الإقليم أحداثاً وتطورات تنبئ بتحولات استراتيجية، تعيد رسم معادلات الصراع بين أطرافه، ومع أن العنصر الأكثر فعالية في التأسيس لهذه التطورات هو الإنجاز الفلسطيني المبهر في ٧ أكتوبر، فالملاحظ في السياق نفسه، أن الغائب الأكبر في المداولات والمباحثات السياسية هو الجانب الفلسطيني، خاصة من يملك شرعية التمثيل الفلسطيني الحصري على الصعيد السياسي، أمام المجتمع الدولي.

إن هذا الغياب، بمؤسساته ومدلولاته المختلفة، يشكل خطراً على مستقبل القضية الفلسطينية، ويهدد مرة أخرى التضحيات والمكاسب التي يحققها شعبنا في نضالاته وصموده، كما هُدرت نتائج «معركة القدس» و«سيف القدس» (٢٠٢١) بفعل الانقسام القائم في المؤسسات الرسمية.

وبالتالي، فإن عدم تجاوز هذا الانقسام، والذي أخذ بعد ٧ أكتوبر، مظهراً سياسياً أكثر خطورة، وعدم التوافق على استراتيجية سياسية، توحد الحالة الوطنية وفق رؤية برنامجية جامعة، رؤية تستجيب لاستحقاقات الأحداث الجارية، فإن خسائر فادحة سوف تلحق بالقضية الوطنية، ومصالح شعبنا، وحقوقه الوطنية المشروعة، وهي مخاطر لن تستثني أياً من أطراف الحالة الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك، السلطة الفلسطينية، في ضوء المخطط الغربي الرامي لاستحداث سلطة تابعة، تستجيب لأهداف العدوان الهمجي «الإسرائيلي» على قطاع غزة، ومشاريع الضم والتهجير في الضفة الغربية.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: أنس القاضي
باحث يمني

دوافع التدخل الأميركي في اليمن الجيو سياسية - اقتصادية

من بعد عملية السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ظهر الدور الأميركي في اليمن بصورته الواضحة عسكرياً بزعم حماية التجارة الدولية في البحر الأحمر، إلّا أن التدخلات الأميركية في اليمن سابقة لذلك بعقود، فالولايات المتحدة هي جزء من الحرب في اليمن ٢٠١٥ ولاعب رئيس في سلطة الاستبداد والإفقار للجمهورية اليمنية الموحدة ١٩٩٤- ٢٠١٤، وتتحمل بصورة مباشرة، وغير مباشرة، جزءاً من معاناة الشعب اليمني وتخلف البلد وعدم استقراره.

لطالما كانت اليمن، وخصوصاً منذ العام ٢٠٠٠، خاضعة للهيمنة الأميركية عسكرياً وأمنياً تحت مظلة اتفاقيات "مكافحة الإرهاب"، وكان للولايات المتحدة قواعد عسكرية ومكاتب ومراكز تجسس في صنعاء ولحج وعدن وغيرها من المحافظات، وصولاً إلى الوقت الراهن فما زالت الولايات المتحدة مهيمنة عسكرياً وأمنياً على أجزاء من اليمن، وإن كان مركز الهيمنة انتقل من الشمال والغرب إلى الجنوب والشرق الواقع تحت سيطرة القوى الموالية للولايات المتحدة في إطار ما يسمى بمجلس القيادة الرئاسي والحكومة المعترف بها خارجياً.

رغم أن ملف "الإرهاب" هو البارز أميركياً في اليمن، إلّا أن أبعاداً أخرى حاضرة وهي غائبة عن التغطية الإعلامية النمطية للدور الأميركي في اليمن، وهذه الأبعاد هي الجيوبوليتيكية والبعد الاقتصادي - النفطي.

جيو- سياسياً، تطمع الولايات المتحدة بالسيطرة على السواحل اليمنية من سقطرى، وسواحل المهرة على المحيط الهندي والبحر العربي إلى الساحل الغربي في البحر الأحمر، وبينهما خليج عدن ومضيق باب المندب، ضمن حسابات امبريالية دولية وإقليمية، إلى جانب ذلك فإن الولايات المتحدة تطمع بنهب النفط اليمني، وطالما كانت أحد النهابين للنفط اليمني عبر شركة "هنت" وهي اليوم تطمع بالنفط والغاز في مأرب وشبوة وحضرموت والجوف.

قبل طوفان الأقصى شهدت السواحل اليمنية تحركات محمومة من قبل البحرية الأميركية، على طول الساحل اليمني في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، كانت محطتها الأخيرة -وغير النهائية- ظهور صور وفد عسكري أميركي يلتقي بالسلطة المحلية في مديرية "بروم ميفع" -أغسطس ٢٠٢٢- في ساحل حضرموت المفتوح على البحر العربي والمحيط الهندي

وفي منطقة قريبة من جزر عبد الكوري وأرخبيل سقطرى. ففي مطلع أغسطس ٢٠٢٣ بدأت تحركات أميركية جديدة في المحافظات اليمنية الجنوبية وساحل البحر الأحمر، وهي ضمن الاستراتيجية العامة في السيطرة على المناطق الاستراتيجية والمنابع النفطية في المنطقة.

تزامنت تلك التحركات العسكرية الأميركية مع أنشطة استعمارية أجنبية متعلقة بنهب النفط والغاز اليمنيين، ومع مواجهات فصائل ما يسمى مجلس القيادة الرئاسي الموالي لواشنطن على لعب دور حارس القطاعات النفطية، وهو ما يجري في شبوة حضرموت، والتنافس أيضاً على سواحل أبين.

كانت الولايات المتحدة الأميركية قد استبقت الهدنة في اليمن - ٢ أبريل ٢٠٢٢، بتشكيل تحالف بحري مهمته السيطرة على سواحل اليمن من البحر الأحمر حتى خليج عدن، تحت شعار "حماية الطرق البحرية"، وضمن شعار "مكافحة الإرهاب". واقعياً فإن سواحل اليمن هي ما تعطيه أهميته الاستراتيجية من الناحية الجغرافية، وهي في ذات الوقت (شبوة، حضرموت، الحديدة) تختزن ثروات نفطية، وهناك توجه لنزع هذا الموقع من اليمن، وقد تصاعد في العامين الماضيين (٢٠٢٢-٢٠٢٣) النشاط الأميركي بالموانئ والمحافظات الساحلية في اليمن، خصوصاً الجنوبية والشرقية، حيث قام سفير واشنطن، ستيفن فاغن، منذ تعيينه في يونيو ٢٠٢٢، بزيارة محافظة حضرموت الساحلية على بحر العرب، مرتين.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: كريبسو ديالو

كاتب من مصر، مترجم وباحث في الشأن الأفريقي

احتجاجات السنغال تطور حاسم في الصراع الطبقي

اعتادت السنغال أن تكون واحدة من أكثر دول إفريقيا استقراراً، حيث شهدت ثلاث تحولات سياسية سلمية رئيسية منذ الاستقلال في عام ١٩٦٠. حتى في عام ١٩٦٢، على سبيل المثال، عندما كان سنجور في صراع مع رئيس الوزراء، مامادو ديا، على الرغم من أن الجيش كان يدعم سنجور بالفعل، إلّا أنه لوح بأن السياسيين يجب أن يحلوا المشكلة، وأن الجيش لن يتدخل. يعد النمو الاقتصادي في السنغال من بين أعلى المعدلات في إفريقيا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، حيث ظل أعلى من ٥٪ سنوياً. بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٧٪ في عام ٢٠١٦ و ٥,٣ ٪ في عام ٢٠١٩ ، و ٦,٣ ٪ في عام ٢٠١٧بالرغم من هذا يعيش ٤٠ ٪ من الشعب تحت خط الفقر. نخبة صغيرة فقط استفادت من هذا النمو الاقتصادي المرتفع. لكن في أعماق المجتمع، هناك تراكم للإحباط والغضب. ثم أدت جائحة COVID-19 ، مع القيود المفروضة على التجارة الصغيرة التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد، إلى تضرر خدمات النقل والصادرات. الحكومة حاولت إنقاذ الأمور بما أسمته "إجراءات الاحتواء و "خطة التحفيز الاقتصادي الشاملة". ولكن مع ذلك، كانت شبكات الأمان الاجتماعي بها ثقوب ضخمة لم تقدر على إنقاذ ملايين الأشخاص من الوقوع في براثن الفقر، لا سيما من القطاع غير الرسمي الكبير. في النهاية أدى الفقر المتوطن إلى دفع موجات من الهجرة، معظمها إلى فرنسا. كما أنها حددت حياة أجيال من السنغاليين الذين أصيبوا بالإحباط بسبب الافتقار إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

أسباب الحراك الجماهيري الطبقية والسياسية في السنغال

سياسياً:

بعد ما نالت السنغال استقلالها تم تأسيس نظام سياسي باستخدام موارد الاستعمار الفرنسي، وفي الواقع، موارد المذهبية الصوفية "الولوفية" غير الطائفية أيضاً، وهو نهج ثقافي متشعب من قبل الإستعمار ودولة الاستقلال مستند إلى شريحة طبقية قادرة على بناء قواعد قوة وتفاوض مع بعضها البعض من خلال نوع من العقد الاجتماعي. ولم يكن ذلك يعني أن السنغال كانت ديمقراطية بالكامل، لكنها كانت شبيهة بالمجتمع المفتوح تتناغم وتتواصل بداخله القبائل المختلفة، وإمكانية إيجاد حل لأكبر الأزمات. وأعتقد أن هذا هو ما جعل السنغال نوعاً من الاستثناء في غرب أفريقيا.

منذ أن صعد ماكي سال على رأس هرم السلطة وهو يحاول تفكيك هذا العقد، عندما بدأ للتو التخطيط لولاية ثالثة محتملة. بالأخص عندما اندلعت الاحتجاجات في جميع أنحاء السنغال بعد أن أعلن في ٣ فبراير الماضي تأجيل الانتخابات الرئاسية التي

كانت مقررة في ٢٥ فبراير إلى أجل غير مسمى.
كان مبرر سال الصراعات الدائرة بين السلطة القضائية والسلطة التشريعية، ليعلن أن السنغال "لا تستطيع تحمل أزمة أخرى"، ودعا إلى "حوار وطني مفتوح لتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة". واقترح البقاء في السلطة حتى إجراء الانتخابات في موعد لا يتجاوز ديسمبر ٢٠٢٤، في محاولة غير دستورية للاستيلاء على السلطة.

طبقياً:

طوال فترة إدارة ماكي سال الذي جاء معبراً عن الكتلة المدنية الليبرالية أساء استغلال موارد الدولة العامة لإثراء نفسه وطبقته من خلال عمليات احتيال وفساد ظهرت على المشهد السياسي السنغالي، مثل قضية تسيير أموال صندوق فيروس كورونا. واتهام وزير السياحة "مام امباي انيانغ" باختلاس ٢٩ مليار فرنك. إن الذي يحدث في السنغال ليس فقط إحتجاجاً على انقلاب دستوري، بل غضب اجتماعي واقتصادي في قلب الأزمة السياسية الحالية في السنغال. البلاد لديها واحد من أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة أفريقية ومعدل البطالة الذي يقل عن (٤٪) هذا في حد ذاته أحد أدنى المعدلات في القارة الأفريقية. الفقر المستوطن، نقص الحماية الاجتماعية، التفاوتات الشاسعة في الثروة والتناقضات الحادة بين المناطق الريفية والحضرية، كلها ساهمت في الشعور بأن حكومة ماكي سال لا تستجيب لاحتياجات الطبقة العاملة فقط بل تواصل سياسات الخصخصة، والاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنوك الفرنسية، لا تأبه بالشعب الذي يتدبر أموره بموارد محدودة للغاية ودون أن يجني الكثير من الفوائد من برامج إعادة الهيكلة النيوليبرالية.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: حسن بدوي
عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري

أسباب ومظاهر الأزمة الخانقة للاقتصاد المصري

تمر مصر بأزمة اقتصادية خانقة، هي الأسوأ في تاريخها الحديث، وإذا كانت هناك عوامل خارجية قد ساهمت في هذه الأزمة، آخرها حرب الإبادة التي يشنها الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في غزة وما واكبها من تفجر الوضع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بين اليمن والتحالف الذي تقوده أميركا، مما تسبب في خسائر في الإيرادات المصرية من الغاز المُصدر من الكيان الصهيوني عبر مصر أو إيرادات قناة السويس، وما سبق ذلك من تأثير الحرب الروسية الأوكرانية، التي صاحبها تباطؤ سلاسل الإمدادات وارتفاع التكاليف، وما سبق ذلك أيضاً من مشاكل للاقتصادات العالمية بسبب وباء كورونا، أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات التضخم العالمية، إلا أن كل تلك العوامل لم تكن السبب الأساسي لأزمة الاقتصاد المصري، ولكنها كانت كاشفة عن هشاشته وانهياره أمام الصدمات والظروف الخارجية الطارئة، وأن السبب الحقيقي هو عدم وجود سياسة كلية اقتصادية شاملة ومستدامة تستهدف زيادة ثقل القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، خاصة في الصناعة والزراعة والطاقة، وتقليل الاعتماد على الخارج في سد الاحتياجات المحلية، الاستثمارية والاستهلاكية، بالإضافة إلى الأخطاء المستمرة في السياسات المالية والنقدية والاقتصادية. وقد حذر الحزب الشيوعي المصري، بالإضافة إلى ١١ حزباً تضمها الحركة المدنية الديمقراطية المصرية (١٢ حزباً تشمل أربعة أحزاب اشتراكية وثلاثة أحزاب ناصرية وخمسة أحزاب ليبرالية) من هذه الأخطاء طوال السنوات السبع الماضية.

وتتجلى مظاهر الأزمة الاقتصادية المصرية في الآتي:

استمرار تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة لتراجع دور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري، والاعتماد على إيرادات غير مضمونة الاستدامة أو النمو وقابلة للاهتزاز بسبب أي أحداث خارجية، مثل إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، وأيضاً لتزايد أعباء خدمة الديون.

تراكم الدين العام المحلي والأجنبي، لتتجاوز نسبة كليهما معاً إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ١٢٠٪، حيث ارتفعت الديون المحلية إلى نحو ٥٥٠٠ مليار جنيه بنمو نسبته ٣٠٣٪ عن حجمها عام ٢٠١٤، وقفزت الديون الخارجية من ٤٦,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ إلى ١٧٠ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٣، وتجري مفاوضات حالياً مع صندوق النقد الدولي للحصول

على قروض جديدة قيمتها ١٢ مليار دولار، لسد جزء من أعباء أقساط وفوائد الديون المطلوبة هذا العام والتي تصل إلى ٢٦ مليار دولار، وسد الباقي عبر الإسراع في بيع الأصول المملوكة للدولة والأراضي في المواقع المميزة لمستثمرين أجانب.

دخول مصر في الحلقة المفرغة لمصيدة الديون، والحاجة المتزايدة إلى الاقتراض لتغطية العجز، فتزداد خدمة الدين، فتضطر الدولة للاقتراض أكثر .... وهكذا.

عدم وجود خطة للتنمية المستدامة، والاعتماد في تحقيق معدل النمو على الطلب على الأنشطة العقارية والإنشائية والريعية والخدمات، واستخدام معظم القروض السابقة في مشروعات عقارية ضخمة كالعاصمة الإدارية وغيرها، لا تدر عائداً مستداماً وليست من أولويات الاحتياجات المصرية الاقتصادية والاجتماعية، وإهمال القطاعات الإنتاجية أو بيعها، وصاحب ذلك تقزيم القطاع العام، أحد الأدوات الاقتصادية المهمة في يد أي دولة لتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي، وذلك بتصفية العديد من قلاع الصناعة وخصخصة الكثير من الشركات الصناعية والزراعية، التي حول المستثمرون نشاطها إلى مجالات الترفيه والأبراج والمنتجعات، حتى انخفض عدد عمال القطاع العام إلى ٢٥٠ ألف عامل مقابل ٦٠٠ ألف عام ٢٠١٧ و٢,٢ مليون عامل عام ١٩٧٤، سنة بدء انطلاق تلك السياسات المتبنية لدمج السوق المصري في السوق الرأسمالي العالمي، وانسحاب الدولة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفوضى حرية رأس المال وحرية السوق بلا تخطيط أو ضوابط، وهي السياسات التي تراكمت سلبياتها ووصلت إلى ذروتها في السنوات السبع الماضية.

تزايد العجز في الميزان التجاري، نتيجة لتراجع الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية، وتقلص الإنفاق العام على الاستثمار والخدمات الصحية والتعليمية، وتزايد الاستيراد لمعظم الاحتياجات الغذائية والدوائية، بل والاستيراد السفيه (مثل السيارات الفارهة وسلع الاستهلاك الترفيه).

لمتابعة القراءة اضغط هنا

مساواة في الدستور وتمييز في التشريعات

المواطنة الكويتية وحقوق أبنائها من زوجها غير الكويتي

إعداد: هلا عبدالله (*)

من الجلي أن المرأة الكويتية ما زالت تعاني من التمييز ضدها في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فعلى الرغم من أن دستور دولة الكويت قد كفل لها مساواتها مع الرجل الكويتي، إلّا أن التشريعات الكويتية لا تعكس جوهر الدستور، ولا تحقق الفائدة المرجوة منها من ناحية تسهيل حياة المواطنات وتخفيف معاناتهن.

وإنْ أردنا مثالاً صارخاً على معاناة المرأة الكويتية من هذا التمييز، فلن نجد أعظم من معاناة الكويتية المتزوجة من غير كويتي في بلدها، ووفقاً لآخر التقارير الإحصائية للهيئة العامة للمعلومات المدنية الصادرة في ديسمبر ٢٠٢٣، فإن عدد المواطنات المتزوجات من غير كويتيين يبلغ حوالي ١٩٥٠٣ مواطنة، مع الأخذ بالاعتبار بأن هذه الاحصائيات لا تشمل عدد الكويتيات المتزوجات من فئة "البدون".

"شمعنى"؟!

أم محمد امرأة كويتية تبلغ من العمر ٦١ عاماً ولديها أبناء غير كويتيين، حدثتنا قائلة: "تزوجت ابن خالتي الذي ينتمي لإحدى الجنسيات العربية، وتزوج أخي الذي يصغرني بسنتين بأخت زوجي، رُزقت بولدٍ وبنت وتوفي زوجي بعد الغزو مباشرة، حاولت بشتى الطرق أن أوفر لأبنائي كل ما يحتاجون حتى يعيشوا بنفس المستوى المعيشي لأبناء أخوالهم وأقرانهم في المدرسة من الكويتيين، ففي النهاية أنا أم، ولن يهنأ لي بال إلّا بإسعاد أبنائي".

تضيف أم محمد: "كبر أبنائي، وزادت حياتي صعوبة، تخرج ابني محمد من كلية الهندسة في سنة ٢٠١١، واستطاع الحصول على وظيفة في إحدى الشركات الخاصة، لكن تم تسريحه من العمل خلال أزمة كورونا، ولا يزال يبحث عن عمل، أمّا ابنتي ابتسام، فبفضل الله استطاعت أن تعمل، بعد ٧ سنوات من تخرجها، معلّمة في وزارة التربية بصعوبة، مع العلم بأن راتبها يعادل ربع راتب المعلّمة الكويتية، وليس لديها أي علاوات إضافية أو ترقيات في السلم الوظيفي، أما بالنسبة لأخي الذي تزوج أخت زوجي، فقد تكفلت الحكومة به وبعائلته على عكسي تماماً، فتم صرف العلاوة الزوجية الشهرية منذ الشهر الذي تزوج

به، وعلاوة الأبناء، وبدل الإيجار الشهري إلى أن حصل على المنزل الحكومي، وبالنسبة لأبنائه الثلاثة، فهم موظفون في القطاع الحكومي برواتب ممتازة وعلاوات محفزة".
وتختم أم محمد بهذا السؤال:"أنا ما أحسد أخوي، بالعكس أتمنى له الخير، بس شمعنى أنا لا؟! أنا تعبت؟".

المحامية
غزلان الضفيري

قانون الجنسية... تمييز واضح وصريح

نبدأ بقانون الجنسية في الكويت، الذي يمنح الرجل الكويتي حق تمرير الجنسية لأبنائه، دوناً عن المرأة الكويتية، مما يؤدي إلى حجب العديد من الامتيازات التي يتمتع بها أبناء المواطنين عن أبناء المواطنات، فيؤثر سلباً على استقرار المواطنة الكويتية وإشعارها بالخوف الدائم على مستقبل أبنائها بعد وفاتها.
وعلى الرغم من وجود فقرة في المادة الخامسة من القانون تجيز تجنيس أبناء الكويتية، إلّا أنها تشترط تفكك أسرة المرأة الكويتية عن طريق موت زوجها غير الكويتي أو الطلاق منه، حتى يتم النظر في ملف تجنيس أبنائها الذي لا يتم إلّا بناءً على عرض وموافقة وزير الداخلية.
حول قضية تجنيس أبناء الكويتية أكدت **المحامية غزلان الضفيري:** "أن المادة ٢٩ من الدستور الكويتي تنص على أن (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية

وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين). وإلى يومنا هذا تُبدد الحقوق من المرأة الكويتية، التي تصرخ بعالي صوتها، مطالبةً الحكومة والمشرِّع بحقوقها الطبيعية بصفتها إنسانة مواطنة في دولة مدنية تؤمن بالمساواة وعدم التمييز، الذي من المفترض إنه ليس بغريب على دولة الدستور، فلم تبدأ آلام المرأة الكويتية بسبب قصور في مواد الدستور، وإنما ابتدأت مع المشرِّع الذي خالف الدستور في الكثير من القوانين التي كانت مبنية على التمييز الجنسي بين المواطنة والمواطن الكويتي، على الرغم من أن الدستور يأتي في المرتبة الأعلى في الهرم التشريعي".

واستطردت المحامية غزلان الضفيري بقولها: "انضمت الكويت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٤، إلّا أنها أبدت تحفظاً على بعض بنود تلك الاتفاقية، ومن تلك التحفظات التي تهمنا في مقام هذا الطرح تحفظها على الفقرة (٢) من المادة (٩) والتي تنص على أن: "تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها"، نعي جيداً إنه لكل دولة الحق في تسوير قوانينها وتحفظها على البعض بشكل يحقق غاياتها من هذه التحفظات، على ألا يكون ذلك التحفظ مدعاة لإضاعة الحقوق أو سبيلاً للتمييز بين أبناء المواطنين والمواطنات".

لا مكان للمرأة الكويتية في الرعاية السكنية

وفقاً لقوانين المؤسسة العامة للرعاية السكنية، فإن توفير المسكن الحكومي الدائم لا يكون إلّا للأسرة الكويتية، ولا يمكن اعتبار أي أسرة بأنها كويتية إلّا إذا كان رب الأسرة ذكراً كويتياً.

هنا نحن أمام قانون تمييزي آخر يحرم المرأة الكويتية وعائلتها من أحد حقوقها على الدولة، مع العلم بأنه في الستينات، كانت الأسرة الكويتية -تعريفاً- هي الأسرة التي يكون أحد طرفي الزواج كويتياً، بغض النظر إن كان ذكراً أو أنثى، أي أن المرأة الكويتية كانت تتمتع بالرعاية السكنية المساوية للمواطن الكويتي مع حقها في تخصيص منزلها الحكومي باسمها، لكن تم تقليص حقها السكني في الثمانينات ليصبح مسكناً حكومياً بصفة ايجار بحيث يتم استقطاع مبلغ شهري من راتب المواطنة الكويتية إلى خزانة الدولة، إلى أن تم إيقاف هذا الحق نهائياً عام ١٩٩٣. حتى علاوة بدل الإيجار، فالدولة تصرفها شهرياً للمواطنين الذكور فقط لحين توفير المسكن الحكومي لهم، أي أن الحكومة الكويتية تنصلت من مسؤوليتها في توفير السكن الملائم للمواطنة الكويتية كفرد مستقل له أسرة، أو حتى دعمها مادياً في مبلغ الإيجار.

لكن في حالة لو كانت المواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي تملك عقاراً، فسيواجه أبناؤها مشكلة كبرى بعد وفاتها، فالقانون الكويتي يمنع غير الكويتيين

من تملك العقارات في الكويت.

هنا، أوضحت لنا المحامية غزلان الضفيري حول هذا الموضوع، بقولها: "من أهم الحقوق المنتقصة التي نراها بعيداً عن السماح بتمرير جنسية الأم لأبنائها، هي معضلة عدم أحقية أبناء الكويتيات في اكتساب ملكية العقارات التي تؤول إليهم من أمهاتهم بسبب الميراث، فالمرسوم بقانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات- والذي صدر قبل انضمام الكويت لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- لم يرد عليها أي تعديل في شأن تملك أبناء الكويتيات من غير الكويتيين لما يؤول إليهم من ميراث بما يتوافق مع النصوص العامة في الاتفاقية التي تعني بالأساس القضاء على أي شكل من أشكال التمييز الجندري.

فالمادة (٣) من ذلك القانون وضعت من شروط اكتساب غير الكويتي لملكية العقار في الكويت أن يكون عربياً، ومعنى ذلك أن أبناء الكويتية ممن لا ينتمون لدولة عربية ليس لهم حق التمتع بملكية عقار في الكويت بشكل نهائي.

بل أن المادة (٤) من القانون المشار إليه أجبرت العربي الذي ورث عقاراً أو جزءاً منه على التصرف فيه خلال سنة من تاريخ أيلولته إليه وإلّا بيع جبراً عنه ما لم يصدر مرسوم بإعفائه من هذا التصرف، وإذا كان العربي قد ينقذه ذلك المرسوم الذي عسى أن يصدر بإعفائه من التصرف فيما تملكه، إلّا أن ابن الكويتية المنتمي إلى جنسية غير عربية ليس له هذا الاستثناء، فالفقرة (٣) من المادة الرابعة تنص على أنه " أما إذا آل إلى غير عربي عقار أو جزء منه بطريق الميراث، فيجب التصرف فيه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة، وإلا بيع جبراً عنه، ويستثنى من ذلك الزوجة إذا كان لها ولد من المورث في حقها، وتسري في حقها أحكام الفقرة السابقة".

وتختم المحامية غزلان الضفيري بقولها: "الأمر أصبح خطيراً مع استمرار خلو التشريعات الكويتية من معالجة وضع أبناء المواطنة الكويتية وانتقاص حقوقهم بإجبارهم على بيع ما يؤول إليهم بطريق الميراث خلال سنة، بما يترتب على ذلك الإجبار أن يكون البيع بثمن بخس، وهنا يأتي دور أعضاء مجلس الأمة في ايصال صوت المواطنة الكويتية، إذ يملك أعضاء المجلس أدوات دستورية مثل التقدم باقتراح بقانون لحل هذه المعضلة، من خلال العديد من الحلول التشريعية المختلفة والتي يستطيع من خلالها المشرِّع أن يعدل كفتَي الميزان من بين تحفظ الحكومة على عقاراتها من تملك الأجنبي، ومن الجانب الآخر السماح لأبناء الكويتية بعد وفاتها باكتساب ملكية عقار والدتهم".

المرأة الكويتية مُحاربة في أبنائها العاطلين عن العمل

طبقاً لقوانين ديوان الخدمة المدنية -الجهة المعنية بالتوظيف الحكومي-، لا توجد أي امتيازات لأبناء الكويتيات في التعيين أو حتى في الرواتب والعلاوات، بل يُعاملون

كأجانب وفقاً لجنسيات آبائهم ، وعلى الرغم من صدور المرسوم رقم (١٧-٢٠١٧) في شأن نظام الخدمة المدنية والذي ينص على أفضلية التعيين لأبناء الكويتيات بعد الكويتيين مباشرة، إلّا أن هذا المرسوم لا يُطبَق في الواقع.

نأتي إلى قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١١-٢٠١٧) بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية وإحلال الكويتيين مكان الوافدين في الوزارات، نجد بأن القرار لا يستثني أبناء وأزواج الكويتيات من سياسة الإحلال.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فلم تبذل الحكومة أي جهد لإلزام الشركات بتوظيف أبناء الكويتيات، فتتم معاملتهم كالوافدين بلا أي مميزات مادية كعلاوة دعم العمالة الوطنية على سبيل المثال.

أغلب أبناء الكويتيات هم من الحاصلين على الشهادات الجامعية، لكن بدلاً من أن يتم توظيفهم ليرتفع مستواهم المعيشي ويخفف الأعباء عن كاهل والدتهم الكويتية، نجد أن الحكومة تحارب المرأة الكويتية في أبنائها العاطلين عن العمل، مهددةً استقرار أسرتها واطمئنانها.

إقامة أبناء الكويتيات:

لايتمتع أبناء الكويتيات – من غير الخليجيين – بحقهم في الإقامة الدائمة في بلد والدتهم، نعم تستطيع والدتهم الكويتية أن تكفلهم شرط أن تكون على قيد الحياة، فبعد وفاتها يتحتم عليهم البحث عن كفيل كويتي آخر حتى لا يتم ترحيلهم عن البلد الذي عاشوا على أرضه طوال سنوات عمرهم، مما يعرضهم لاستغلال تجار الإقامات، أو العمل في وظائف لا تتناسب مع شهاداتهم العلمية وبرواتب زهيدة.

وقانون العمل في القطاعين الحكومي والخاص لا يستثني أبناء الكويتيات من إجراءات نقل الكفالة أو حتى رسوم التأمين الصحي.

شبح الترحيل يخيّم على أسرة المواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، فقوانين إقامة الأجانب لا تستثني أبناء الكويتيات وأزواجهن من الإبعاد الإداري، وهذا يعني المزيد من الضغط النفسي على المرأة الكويتية التي قد تجد نفسها مجبرة على الهجرة من بلدها في يوم من الأيام لتلحق بأبنائها الذين تم إبعادهم.

أوضح عضو اللجنة المركزية ورئيس المكتب القانوني للحركة التقدمية الكويتية، **الأستاذ حسين باقر:** "لا يسعني في البداية إلّا الاستشهاد بالدستور الكويتي الذي هو أعلى الهرم التنظيمي في الدولة، وهو الفيصل بين ما هو مستحق من عدمه، فبرغم أنه دستور حدٍ أدنى لا يحقق جميع متطلبات الشعب إلّا

الأستاذ حسين باقر
عضو اللجنة المركزية
ورئيس المكتب القانوني
للحركة التقدمية الكويتية

أننا نستشهد بالمادة التاسعة والعشرين منه (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين)، واستناداً لهذه المادة تتخاطر لدينا الكثير من الأسئلة، هل فعلاً الناس سواسية في الكرامة الإنسانية؟ هل فعلاً لا يوجد تمييز بينهم؟ فكثير من هذه الأسئلة المنطقية تُطرَح إلّا أن إجاباتها ليست كما هي مذكورة في الدستور الكويتي، فالمرأة الكويتية لا زالت تعاني من العديد من المشاكل والعقبات التي تحط من قدرها كونها مواطنة كويتية لها حقوق وواجبات، وللأسف ما زالت هذه الحقوق منقوصة إلى يومنا هذا".

ويضيف: "فليس من المنطقي أبداً أن المواطنة الكويتية لا زالت لا تستطيع أن تمرر الجنسية لأبنائها بعد، بل إنها لا تستطيع حماية أبنائها من نظام الإقامة الجائر بحقهم، ويستمر التضييق عليها سنة بعد سنة في تجديد الإقامة، حيث أن التجديد مرتبط بمحل إقامة العمل وبمدة صلاحية لا تزيد عن سنة واحدة، ترتب على ذلك العديد من المشاكل مثل صعوبة الحصول على القرض البنكي وتجميد الحسابات البنكية وعدم القدرة على إصدار شهادة زواج، بل قد يؤدي عدم تجديد الإقامة إلى ترحيلهم، وهذا التعقيد والتضييق عليها لم يأتِ من فراغ، بل جاء بسبب النظام الذكوري القائم على تهميشها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أفليس من المنطقي أن يعتبر موضوع الإقامة الدائمة لأبنائها بأنه حق من حقوقها؟".

ويختم الأستاذ حسين باقر: "في الاستناد (للمادة التاسعة من الدستور الكويتي الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة)، فإن هذه المادة قد أكدت على أهمية الأسرة وتكفل الدستور الكويتي بحماية الأمومة والطفولة ولكن ما يحدث على أرض الواقع عكس ما هو مذكور بل هو نسف للكيان الدستوري للدولة من حيث فرض ما لا يجب فرضه على المواطنة الكويتية التي ما زالت منذ ما يقارب ستة عقود من وضع الدستور الكويتي تطالب بهامش من الحقوق وهي حماية نفسها وأسرتها إذا تزوجت بغير كويتي".

خاتمة:

المرأة الكويتية لا تتمتع بالعلاوات المادية التي يحصل عليها الرجل الكويتي، مثل العلاوة الزوجية وعلاوة الأبناء، بل وحتى راتبها التقاعدي لا تستطيع توريثه لأبنائها – بينما يستطيع الرجل الكويتي ذلك – بل تستولي عليه الدولة بعد وفاتها.

كل هذه المشاكل التي طرحناها يمكن حلها ببساطة عن طريق إلغاء التمييز ضد المرأة الكويتية في القوانين والتشريعات الحالية، فهي مواطنة كويتية من المفترض أن تكون لها كافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن الكويتي، فمن حقها أن تعيش بكرامة واستقرار مع أسرتها في بلدها أسوة بالمواطن الكويتي، في النهاية هي أم، واطمئنان الأم واستقرارها من استقرار أسرتها وأبنائها.

(*)- صحافية كويتية

الحراك النسائي في الكويت تاريخه وأبرز تحدياته

كتبت: د. شوق المطيري (*)

نظرة تاريخية

مع إنشاء مجلس المعارف سنة ١٩٣٦ وبدء التعليم النظامي للمرأة في الكويت سنة ١٩٣٧ كانت بداية انخراط النساء في الفضاء العام، بعد أن كان التعليم مقتصراً على الذكور في المدارس النظامية، وكانت أول بعثة دراسية للطالبات سنة ١٩٥٦ إلى القاهرة، ومع انفتاح الطالبات على المجتمعات العربية والغربية والثقافات الأخرى من خلال التعليم والابتعاث وتزامنه مع حركات التحرر الوطني وصعود المد القومي آنذاك تشكَّل بعض الوعي لدى النساء وترتب عليه ظهور مجموعات نسائية تطالب بالانخراط في الحياة العامة بشكل أكثر فاعلية مما كان عليه، وذلك من خلال المطالبة بإنشاء جمعيات ونواد نسائية. وقد حدثت حالات فردية وعفوية للتمرد على بعض الأعراف والتقاليد وكان من بينها حرق العباءة من قبل بعض الطالبات المبتعثات.

كانت مرحلة ما بعد الاستقلال ووضع دستور للبلاد وصدور قانون جمعيات النفع العام نقطة بداية تشكُّل الجمعيات النسائية في الكويت، ففي عام ١٩٦٣ تشكلت الجمعية الثقافية النسائية التي كانت تمثل، بشكل رئيسي، نساء عوائل التجار وتهتم بالعمل الخيري والقضايا العربية وفي قضية تعليم المرأة، وبالعام نفسه أُنشئت جمعية النهضة العربية النسائية التي كانت تعكس رؤى واهتمامات نساء الطبقة المتوسطة المعنية بقضايا المرأة والأسرة، ولعل أبرز ما ساهمت تلك الجمعية في إنجازه هو مشروع قانون المساواة في الحقوق عام ١٩٧٣، الذي يطالب بشكل رئيسي بالحقوق السياسية للمرأة وبتقييد تعدد الزوجات، بيد أن التواصل والتعاون ما بين الجمعيتين لم يكن على المستوى المطلوب، وعانت جمعية النهضة من صعوبات ذاتية، مما جعل الحكومة تبادر إلى محاولة دمج الكيانين وتشكيل الاتحاد النسائي الكويتي عام ١٩٧٤ لكن بقيا مفصولين من الناحية التنظيمية، وبعد ذلك تشكَّل نادي الفتاة الكويتي عام ١٩٧٦، وجرى حل الاتحاد النسائي بعد ثلاث سنوات من تأسيسه وتم حل جمعية النهضة في الثمانينات، وفي تلك الفترة الزمنية، وكنتيجة لصعود المد الإسلامي في المنطقة، ظهرت جمعيات مثل: بيادر السلام وجمعية الرعاية الإسلامية. ويمكننا القول إنه في هذه المرحلة الزمنية (السبعينات إلى التسعينات) برزت الأصوات المنادية بحقوق المرأة السياسية والمطالبة بتعديل قانون الانتخاب، وكانت رغبة السلطة حينها التي عبرت عنها كلمة ولي العهد الشيخ سعد المؤيدة لحقوق المرأة السياسية في الكويت بصيص أمل للكويتيات، وتعالت الأصوات مجدداً وتحديداً بعد الغزو العراقي حيث برز دور المرأة الكويتية بشكل خاص، وفي الوقت ذاته رغبة السلطة بإعطاء النساء حقهن السياسي وهذا ما تمثل بإصدار أمير الكويت مرسوماً أعطى النساء حقهن في الاقتراع والترشح لكنه قوبل بالرفض من قبل

العدد الثالث • مارس ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

مجلس الأمة ومحاولات عدة أخرى جميعها أُسقطت لأسباب ذاتية وموضوعية مختلفة، منها طبيعة المجتمع، والأغلبية المحافظة في البرلمان والاختلافات بين الأوساط النسائية نفسها بل إن البعض منهن رأى بأنه من المبكر المطالبة بحقوق المرأة السياسية آنذاك، ولكن وبالرغم من العوائق إلّا أنه كانت هناك محاولات نسائية مستمرة للدفع باتجاه نيلهن حقوقهن السياسية مثال على ذلك: إضراب موظفات عن العمل في التسعينات، وإنشاء النساء مكاتب اقتراع مزيفة في انتخابات ٢٠٠٣ سمحت للنساء بالإدلاء بأصواتهن، واعتصام ناشطات في بداية الألفية الثانية، حتى تحقق ذلك المطلب في ١٧ مايو ٢٠٠٥ وفي إطار حملة مجتمعية للمطالبة بحق المرأة السياسي الذي كان نتاج حراك مجتمعي انخرطت فيه مجموعة من القوى الوطنية ممثلة في: الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية - قائمة الوسط الديمقراطي (جامعة الكويت) - قائمة الوحدة الطلابية للطلبة المبتعثين في الولايات المتحدة الأميركية- المنبر الديمقراطي الكويتي - التحالف الوطني الديمقراطي.

ولقد كان الدور الأبرز في قيادة هذا الحراك هو للمجاميع والأفراد البرجوازيين من القوى الوطنية، حيث أبدوا اهتماماً خاصاً في تصدر القضية وتدويلها خارجياً والجدير بالذكر أنه كانت هناك ضغوطات أميركية على السلطة في الكويت وهو ما دفع بعض النواب الإسلاميين برفض ومهاجمة الحملة متعذرين برفضهم التدخلات الخارجية ومعارضتهم لها بأنها ما هي الّا معارضة لتغريب المجتمع، وشارك في هذا الحراك شخصيات نسائية منفردة من التيارات الإسلامية السنية والشيعية مثل: الدكتورة عروب الرفاعي من الحركة الدستورية

الإسلامية (الاخوان المسلمين) والأستاذة خديجة المحميد (من تيار إسلام سياسي شيعي). توسع حراك المطالبة في حق المرأة السياسي ليصل إلى فئات أوسع ولكن حلقة التنسيق لم تتعد المجاميع والأفراد البرجوازية من القوى الوطنية، ومن بعد إقرار حقوق المرأة السياسية اتجهت المجاميع البرجوازية لمسألة تمكين المرأة من المناصب القيادية على حساب القضايا الاجتماعية الأخرى، واستمر نشاطهم بشكل آخر تمثل في استغلال النفوذ والعلاقات لتمكين قلة من النساء من مناصب قيادية حكومية. وبالرغم من نيل المرأة حقوقها السياسية إلّا أن النساء لم يوفقن بالوصول للبرلمان في الانتخابات النيابية في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ وفي نظامين انتخابيين مختلفين، وبعد مرور ٥ سنوات من إقرار حقوق المرأة السياسية وصلت أربع نساء إلى مجلس الأمة في الانتخابات الثالثة عشرة في البلاد، والجدير بالذكر أنه ما زال التمثيل النسائي في الانتخابات النيابية، وبعد مرور أكثر من عقد على تغيير قانون الانتخاب، ضعيفاً مقارنة بالنواب الرجال، ولعل ذلك يرجع أولاً إلى طبيعة المجتمع ذي الطابع الذكوري الذي يعطي الأفضلية للرجل على المرأة في كل المجالات، وهيمنة الطبقة الاجتماعية والاقتصادية البرجوازية على مخرجات الانتخابات وعدم وجود حد أعلى للانفاق على الحملات الانتخابية مما يقلل من حظوظ الكثيرين، وانعدام الحياة الحزبية المنظمة ما يعزز من الالتفاف حول القبيلة والطائفة. إن حظوظ المرأة قليلة في هذه الكيانات التي في معظم الأحيان تعارض خروج المرأة في الفضاءات العامة لأسباب اجتماعية ودينية، والنظام الانتخابي الحالي الذي يعطي أفضلية للأفراد من ذوي المعارف والعلاقات الاجتماعية الممتدة، إذ إن المرأة كانت، وما زالت إلى حد ما، معزولة في المجتمع، ولا ننسى ضعف الخبرة النسائية في معترك السياسة التي كانت حكراً للرجال لأكثر من ستين عاماً، وأيضاً يمكننا إضافة ضعف التعاون والتنسيق ما بين الجماعات النسائية المختلفة المتواجدة في الفضاءات العامة والناشطة في المجال السياسي، ذلك أن غالبيتها جماعات نخبوية ذات طابع طبقي برجوازي لا تمثل أغلبية النساء في المجتمع باختلاف طبقاتهن وتنوع همومهن واهتماماتهن.

أبرز قضايا المرأة الكويتية

على الرغم من أن الطابع الأبرز الذي يطغى على مطالبات المرأة الكويتية على مدى السنوات السابقة كان سياسياً ويركز في المرتبة الأولى على حق المرأة السياسي في التصويت والترشح، إلّا أن قضايا المرأة الكويتية وهمومها كثيرة وتتعلق بجميع جوانب الحياة، الاجتماعية منها والاقتصادية وحتى القانونية، يمكننا القول إن المرأة في الكويت هي ضحية للمجتمع والدولة والقانون، ففي حين تعتقد المرأة أنها على قدر متساوٍ من المواطنة مع الرجل بناء على الدستور الذي أوضح ذلك في العديد من مواده ولعل أبرزها المادة (٢٩) التي تنص بشكل صريح وواضح على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين» إلّا أنها تجد نفسها مواطنة من درجة أدنى في العديد من القوانين والمعاملات اليومية، على سبيل المثال: المادة الثانية من قانون الجنسية التي تحرم المواطنة من تمرير جنسيتها لأبنائها إسوة بالمواطن الرجل، حيث لا يحصل أبناء الكويتية على جنسية والدتهم، ولا على ارثها في حالة امتلاكها عقاراً عند وفاتها، ويكون بقاؤهم في البلد مرتبطاً بتجديد إقامتهم، ولعل ذلك أبرز ما يؤرق المواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي، وهذا ما

يجعل المرأة الكويتية مقيدة بخياراتها فيما يتعلق باختيار شريك الحياة، وعليها التنازل عن بعض الحقوق على عكس الرجل الكويتي الذي باستطاعته تمرير جنسيته لأبنائه وزوجته في حال زواجه من غير كويتية.

من ناحية أخرى وعلى فرض تساوي المرأة والرجل أمام القانون بشكل مجرد، نجد أن المرأة الكويتية لا أهلية لها في بعض المواد في قوانين مثل قانون الجزاء، وقانون الأحوال الشخصية، إذ إن قانون الجزاء الكويتي في مادته (١٨٢) يسقط عقوبة خاطف المرأة في حال زواجه منها زواجاً شرعياً بشرط موافقة وليها متجاهلاً وضع المرأة النفسي ورغبتها الشخصية نازعاً عنها أهليتها وحقها في الموافقة على هذا الارتباط من عدمه، أما في المادة (١٥٣) من قانون الجزاء التي تعاقب الرجل مدة لا تتجاوز السنتين في حال قتله لزوجته أو ابنته أو أمه أو أخته إذا ما فاجأها في حال تلبسها بالزنا، المادة التي تنافي الدين والمنطق ولا تتماشى مع الزمان والمكان إذ إنها مستندة إلى فكرة متخلفة في الأساس تعطي اعتباراً غير مبرر لمشاعر الرجل وغضبه على حساب أمن وحياة المرأة.

أما عندما يكون الحديث عن قانون الأحوال الشخصية تجد المرأة نفسها في حيرة من أمرها فهل هي مواطنة كاملة الأهلية القانونية في نظر الدولة ومؤسساتها أم أنها تابع لرجل ولي عليها؟ فعلى سبيل المثال المرأة التي وصلت للوزارة والقضاء في الكويت لا تستطيع تزويج نفسها من غير موافقة وليها ولا تحصل على الوصاية على أبنائها في حال وفاة زوجها.

ليست القوانين والتشريعات فقط من يظلم المرأة في بعض الأحيان، إنما النظرة المجتمعية الدونية للمرأة، التي تعطي الحق للرجل في الهيمنة والوصاية عليها والأعراف السائدة ذات الطابع الذكوري التي هي أشبه بقوانين غير مكتوبة لها ذات القوة والأثر في ظلم المرأة والتضييق عليها في شتى مجالات الحياة، وتعاني كل امرأة منها باختلاف طبقتها وانتمائها الاجتماعي، هذه الأعراف هي التي تمنع المرأة من التمتع بولاية صحية كاملة على جسدها وهي من تمنع المرأة المطلقة أو الأرملة من إيجاد سكن مناسب، إذ إن المجتمع لا يعتبرها هي وأبناءها أسرة بدون رجل، وهي التي تسلب حق المرأة في حال تقدمها ببلاغ ضد عنف مما يجعل المطالبة بحقوق سياسية وقانونية ترفاً مقابل أمننا والحفاظ على حياتنا كنساء.

ومع أن الكويت طرف في العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان إلّا أن في الكويت ما يقارب ٢٠٠ ألف شخص من الكويتيين «البدون» يعيشون على هامش الحياة دون أدنى حقوق وبالأخص النساء منهن اللاتي يعانين من ظلم مضاعف كونهن نساء و«بدون»، ويتجلى التمييز بينهن في الرواتب وإجازات الوضع والأمومة مقارنة بالمواطنة الكويتية وهذا ما ينطبق على المرأة العاملة الوافدة في الكويت.

تحديات تحول دون تكوين تيار نسائي منظم

بعد أن أصبحت المرأة وزيرة في الدولة ونائبة في البرلمان، شهدت فترة الحراك في الكويت المطالب بإسقاط رئيس الوزراء بروز المرأة كمعارضة سياسية وناشطة في مجال حقوق الإنسان بوجوه مكشوفة وأسماء معروفة، وكان لهن حضور في الاعتصامات والندوات وفي الفضاء العام.

(*)- طبيبة، عضو اللجنة المركزية للحركة التقدمية الكويتية

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. نور جواد

طبيبة، عضو اللجنة المركزية للحركة التقدمية الكويتية

النسوية وأولوية التحرر الوطني

إن التناقض بين النسوية والنظام الذكوري يقبع في قيّم الرأسمالية من تملّك واستغلال للمرأة كعامل تارة وكسلعة تارة أُخرى وتوريث وضع اجتماعي/إنساني مُتهالك وغيرإنساني في بعض الأحيان، لا مسألة الجندر المُستقلة بذاتها على أهميته كما تصوره النسوية البيضاء/الليبرالية، وعند العودة لأصل الصراع من وجهة نظر المادية التاريخية:- تزامنت الذكورية مع ظهور التدجين والفلاحة ثم فائض الإنتاج والطبقية واستغلال الآخرين للعمل واستعبادهم، وبالعودة إلى فريدريك انجلز في كتابه "أصل العائلة والدولة" نرى أن المساواة بين المرأة والرجل كانت الحالة الطبيعية خلال فترة تتجاوز نصف التاريخ، حيث تظهر الأنثروبولوجيا أنهن كن أعلى درجة وكانت المرأة حينها تمثل الخصوبة ووهب الحياة والمغذي الرئيسي للطفل الواهن ومصدر الغذاء والعاطفة، بالإضافة للمسؤولية عن شؤون تنظيم القبيلة أو العشيرة والرعاية ونُصبت على مر التاريخ، وفي فترات عديدة، مراكز القيادة في القبائل، وتمتعت بحق اتخاذ القرار شراكةً مع الرجل دون تمييز، ومع تضخم التفاوت الطبقي وتوجيب نقل ميراث الرجل إلى أبنائه فرضت فكرة "أحادية النسل" نفسها، حيث أصبح الطفل يُنسب لوالده لا إلى والدته، وبتملك الرجال وسائل الإنتاج أصبحت النساء جزءاً من تلك المُمتلكات، وحبسن في أسوار المنازل ونحين عن عملية الإنتاج وصرن تابعات وحبيسات لمالك وسائل الإنتاج وهنا بدأت المرحلة التي وصفها فريدريك انجلز "بالهزيمة التاريخية للنساء".

وبعد أن ركزّت الرأسمالية أوتادها وتعقدت معها علاقات الإنتاج برزت الحاجة المُلحة إلى المزيد من الأيادي العاملة الرخيصة، خصوصاً مع انتشار الحروب نتاج تناقض مصالح القوى الامبريالية الكبرى، فشاركت النساء كجزء أكثر ضعفاً في العمل المأجور بأبخس الأجور، وما أن تفرغ من استغلال أصحاب رؤوس الأموال لها عبر العمل المأجور حتى ترجع لمنزلها لتمارس عملها غير المأجور المتمثل في تربية الأبناء والأعمال المنزلية، لتكون في نهاية المساء هي وزوجها العامل والأطفال جزءاً من هذه المنظومة المُعقدة التي تخدم الرأسمالية والمُلاك في مراكمة الثروات. إستناداً إلى السرد التاريخي السابق نرى أنه من غير المُنصف وصف الصراع النسوي بأنه صراع جنساني بشكل مُطلق، بل أنه صراع طبقي في أساسه، ولا يمكن الأخذ بالطرح النسوي الليبرالي بجنسنة الصراع حيث إن هذا التسليم يعني زيادة التقسيمات في الطبقة العاملة و إضعافها وتشتيت البوصلة عن التناقض الرئيسي المتمثل في صراع من يملك ومن لا يملك، فلا مناص من القول بأن تحرير المرأة يأتي بالضرورة مروراً بتحرير الطبقة العاملة ككل، عبر نضال مُشترك بين نساء ورجال الطبقة العاملة ضد الطبقة المسيطرة

المنتفعة من النظام القائم، وهذا كله يعني بالضرورة ألا يقرأ الصراع الطبقي كصراع محصور في تحرر الطبقة العاملة، بل على أساس أنه نظرية عامة للنضال المجتمعي للمضطهدين بشكل عام.

وتأسيساً على ما سبق، فالصراع الطبقي نظرية نضالية وتعطي الأولوية للتحرر الوطني من أي هيمنة استعمارية أو ما بعد استعمارية، في فلسطين على سبيل الاستشهاد، تمتد معركة طوفان الأقصى لقرابة الخمسة أشهر ممزقة معها الوجه الزائف للإمبريالية الغربية ونسويتها البيضاء، حيث لا تتعفف هذه النسوية عن وسم المناضلات الفلسطينيات "بالإرهاب"، وفي اليد الثانية ترى مجندات الاحتلال كنساء عاملات قويات يمثلن قدرة النساء على الأعمال الخطرة، وفي هذه المُفارقة تتجلى وقاحة النسوية الليبرالية بأوضح صورها، إلّا أن المرأة الفلسطينية وثبت فوق المعايير البيضاء ومارست دورها النضالي رغم القصف والموت الذي أنتجه المستعمر الذي صب جام غضب عجزه عن مواجهة المقاومة على النساء والأطفال، ولا زالت المرأة الفلسطينية تُسطر، يوماً بعد يوم، ملاحم الفداء والبطولة ملتزمةً بالجانب الصحيح من التاريخ رغم معاناتها المتفاقمة مع الجوع والعطش والبرد وقلة الموارد الأساسية اللازمة للعيش، بالإضافة إلى إنهيار المنظومة الصحية بالكامل.

وعلى ضوء ما تقدم، قد تقع النساء في كفتين متناقضتين في ميزان القوى، ولا يستوي أن نرعى مصالح الكفتين! وعند الحديث عن القضية الفلسطينية نحن نتحدث عن كفة مقاومة وكفة احتلال، فالمرأة الفلسطينية العاملة والمقاومة هي من تجسد عن حق طبيعة صراع المرأة في ظل النظام الرأسمالي، فعلى الرغم من كل الظروف المحيطة بهن برز دور المرأة الفلسطينية في المقاومة، حيث إنها المعد الأول لكوادر المقاومة قبل معسكرات التدريب، فالأم الفلسطينية كرست نفسها نموذجاً مثالياً في التضحية والفداء في سبيل التحرر الوطني ودحر المُستعمر، وفي المقابل تصورها النسوية البيضاء على أنها امرأة فاقدة عاطفة الأمومة ومتجاوزة للإنسانية والعاطفة البشرية، رغم أنها تُمارس دورها التاريخي كامرأة قوية مناضلة فدائية.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: آسيا الصراري
كاتبة صحافية من اليمن

المرأة اليمنية تقاليد وعادات تكبل حقها بالمشاركة في مراكز صنع القرار

الحديث عن عملية إقصاء المرأة اليمنية من الوظيفة العامة ليس وليد اللحظة، وبالرغم من أننا أصبحنا في القرن الثاني والعشرين والتي فتحت فيها عقول العالم على آفاق جديدة وغير متوقعة، وتوصلت للذكاء الاصطناعي لا زالت قضايا المرأة اليمنية ولا سيما تلك المتعلقة بالتمييز والحقوق، منها حقها في الحصول على الوظيفة العامة تطرح على الطاولة للنقاش مع كل مؤتمر، ورغم كل تلك الدعوات والاتفاقيات لتمكين المرأة واشراكها في عملية صنع القرار، إلّا أننا لم نصل للحلول الجذرية التي من شأنها أن تحد من ظاهرة إقصاء المرأة اليمنية وتمكينها على مختلف الأصعدة .

فلا زالت المرأة اليمنية مغيبة إلى حد كبير في معظم الوظائف العامة ومراكز صنع القرار وإنْ وجدت فلا تعطى لها الثقة في الأدوار القيادية الهامة التي تلعب دوراً في إدارة شؤون الدولة ومراكز صنع القرار، فلم نشهد منذ عقود أي دور باز للمرأة اليمنية في مناصب قيادية ومراكز صنع القرار بالرغم من أن القانون اليمني كفل حق المرأة في مختلف جوانب الحياة العامة إلّا أن القانون لا زال مقيداً بالعادات والتقاليد اليمنية التي حصرت دور المرأة في نطاق ضيق يتمثل في دورها برعاية الأسرة والمنزل وحالت دون وصول العديد منهن للوظيفة العامة والمناصب الإدارية التي لا زالت في الكثير من القطاعات والمؤسسات الحكومية حكراً على الرجال.

تواجه المرأة العديد من العقبات في تحقيق التمثيل في الوظيفة العامة والمشاركة في العملية السياسية وأحد أهم الأسباب الرئيسية لإقصاء المرأة من الوظيفة العامة ومراكز صنع القرار هو التمييز القائم على النوع الاجتماعي الأمر الذي جعلها تقبع خلف قضبان سجون العادات والتقاليد، التي حالت دون وصولها للوظيفة العامة، علاوة على ذلك قلة الفرص التعليمية للإناث خاصة في المناطق الريفية، ولا يقتصر الأمر على الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد التي شكلت السياج حول المرأة فحسب، بل تلعب الحكومة دوراً أكبر في تغييب دور القانون، فضلاً عن ذلك عدم تبنيها لبرامج توعوية حول أشكال التمييز وأهمية دور المرأة في المجتمع. برامج توعوية تسعى بدورها للقضاء على الفكر السائد من خلال وسائل الإعلام الرسمية. كما أن الوساطات والمحسوبية التي جعلت الوظيفة

العامة حكراً على من هم يتقلدون مناصب عليا في الدولة شكلت عقبة إضافية ليس فحسب أمام المرأة بل والمواطن اليمني البسيط، علاوة على ذلك ارتفاع معدلات البطالة الناجم عن نقص في الوظائف العامة والتي تشكل عقبات إضافية أمام المرأة اليمنية حيث بات نتيجة لذلك الأولوية في الحصول على الوظيفة العامة للرجال، مما ترك المرأة اليمنية بدون فرصة حقيقية للمنافسة، وأفقدها الفرصة لاكتساب المعرفة والمهارات من خلال العمل في القطاع العام،فحسب مسح القوى العاملة في الجمهورية اليمنية ٢٠١٣-٢٠١٤، الجهاز المركزي للإحصاء، منظمة العمل الدولية، فإن نصف السكان من الرجال والنساء (أي ١٣ مليون نسمة) في قوة العمل، (العمر فوق ١٥ سنة) وهناك تعادل ما بين الرجال والنساء في سن العمل، ٥٠,٨٪ من الرجال في سن العمل، فيما ٤٩,٢٪ من النساء في سن العمل، إلّا أن العاملين منهم فقط ٤ مليون(٣٦٪)، أي أقل من ثلث القوى العاملة، حصة النساء منها ٧٪.

وفي عام ٢٠١٤ وصل معدل البطالة العام إلى (١٣,٥٪)، وهو يرتفع كثيراً في أوساط النساء (٢٦,١) عنه في أوساط الرجال (١٢,٣).

إلّا أن هذه الاحصائية تراجعت خلال سنوات الحرب التسع بالنسبة للرجال والنساء معاً، ولكن تراجع دور المرأة هو الأكبر، وذلك نتيجة الحرب والحصار وتراجع الاقتصاد الوطني الذي أدى إلى إنقطاع المرتبات مما جعل الكثير من القوى العاملة تتوجه إلى القطاع الخاص لتحسين ظروف المعيشة.

قد يرى البعض مبالغة في التحدث عن إقصاء المرأة اليمنية من الوظيفة العامة ومراكز صنع القرار إلّا أن هؤلاء أنفسهم لن يستطيعوا نكران حقيقة أن هناك بعض القطاعات العامة كالمدارس والمستشفيات هي من استوعبت المرأة نظراً لحاجة وجودها الملحة، إلّا أنها لا زالت غائبة في الكثير من القطاعات وإنْ وجدت لا تتعدى مشاركتها في الغالب نسبة ٥٪ إنْ لم يكن ١٪ ولا سيما في المناصب القيادية ومراكز صنع القرار.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

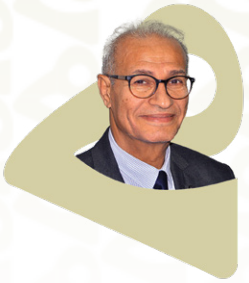

بقلم: د. صلاح السروي

ناقد أدبي مصري، وأستاذ الأدب العربي الحديث والمقارن بجامعة حلوان

تطور الرؤية النقدية عند محمد مندور من الجمالية الإنسانية إلى النقد الأيديولوجي

يعد محمد مندور واحداً من أهم علامات النقد الأدبي المصري في العصر الحديث، وذلك بالنظر إلى تأثيره الكبير في مسيرة هذا النقد، فقد ساهم في نقله من الخطاب الأكاديمي التخصصي الذي قام على جهود رواده أمثال أمين الخولي وطه حسين وأحمد أمين ومحمد أحمد خلف الله، إلى التعاطي مع حركة الواقع الثقافي وتحولاته اليومية المتدفقة، والتفاعل مع الراهن الأدبي والثقافي المرتبط بتحولات الواقع الاجتماعي والسياسي. مبسطاً له ومعمقاً اياه، في الآن نفسه.

ولقد قام انجاز محمد مندور على الانفتاح العقلي والفكري، فتأثر في بداية حياته الفكرية بآراء لانسون ومابيه وطه حسين، تلك الآراء التي يمكن أن نطلق عليها تسمية «الرؤية الجمالية الإنسانية».

وتعد تلك الرؤية بمثابة الأساس الذي أنطلق منه في كتبه: «في الميزان الجديد» ١٩٤٤، و«النقد المنهجي عند العرب» ١٩٤٣. و«نماذج بشرية» ١٩٤٤. حيث إن الأدب، عنده حسب هذه الرؤية، مغاير، على نحو نوعي، للتفكير الفلسفي أو التاريخي أو ما شابههما، لأنه يتكئ أكثر على المكونات التخييلية والانفعالات الشعورية. فهو، حسب قوله:

«تلك المؤلفات التي تكتب لكافة المثقفين وتثير لديهم، بفضل خصائص صياغتها، صوراً خيالية أو انفعالات شعورية أو احساسات فنية». وتلك هي عين وجهة نظر (لانسون) الذي أورد مندور نص كتابه، الذي ألفه بالاشتراك مع (مابيه): «منهج البحث في الأدب واللغة»، بوصفه ملحقاً لكتابه «النقد المنهجي عند العرب».

لقد قام جهد مندور في هذه المرحلة على التمييز بين الأسلوب العقلي والأسلوب الفني، فاعتبر أن الأسلوب الفني يقتضي «أن تصاغ العبارة من معطيات الحواس». أما الأسلوب العقلي فيقوم على صياغة المعاني والألفاظ صياغة مجردة، وان حملت صورة فهي صورة عامة. وهنا كان لا بد أن ينتصر مندور إلى «أدبية الأدب» النابعة من لغويته، أي أن الدرس الأدبي لا بد أن يقوم على دراسة المادة التي صيغ منها وليس من داع لإقحام علم النفس أو الاجتماع أو ما شابه، في محاججته الرصينة مع محمد أحمد خلف الله.

كما أنه قام بالتفريق بين ما أسماه بأدب «الجعجعة والطنطنة»، أي الصوت العالي والنبرة الجهيرة الخطابية التي يمثلها «الأدب الإحيائي»، بصفة عامة، فرق بين هذا وما أسماه بـ «أدب الهمس» الذي احتفى به، بخاصة عند شعراء المهجر. كما أنه هاجم ما أطلق عليه اسم «الطرطشة العاطفية»، أي الاغراق والمبالغة في

ابراز المشاعر والانفعالات العاطفية، التي ميزت الأدب الرومانتيكي.
ومن هنا يمكن القول بأن الممارسة النقدية قد قامت عند مندور، في تلك المرحلة بالاعتماد على العنصرين التاليين:
- المنهج اللغوي.
- الذوق الأدبي (والمقصود: الدربة والرهافة الحسية في التعامل مع الأدب).
وواضح أن هذه المرحلة قد قامت على الدمج الواعي بين المداخل «الذاتية» والمداخل «الموضوعية».
حيث يبرز المدخل «الذاتي» فيما يتعلق بذوق الناقد ودربته الحسية المرتبطة بالخبرة الجمالية المتولدة عن قراءة الأدب وتذوقه.
كما يبرز المدخل «الموضوعي» من خلال الانضباط المنهجي (العلمي) في عمل الناقد.
ولقد برز هذا الاتجاه بوضوح في كتبه الثلاثة، آنفة الذكر، والتي مثلت وعي الناقد خلال السنوات العشر التي أعقبت عودته إلى مصر عام ١٩٣٩. وأضيف اليها كتابه: «في الأدب والنقد» ١٩٤٩ الذي يكاد يمثل مرحلة برزخية مثلت الانتقال إلى مرحلته التالية.
أما تلك المرحلة التالية، فيمكن أن نسميها مرحلة «النقد الأيديولوجي». والتي لا شك أنها قد قامت تحت تأثير قيام ثورة يوليو ٥٢ وازدهار أفكار اليسار والاتجاهات الاشتراكية، بصفة عامة. وهو ما يقف وراء ظهور مفاهيم «الواقعية» و«الالتزام» و«الواقعية الاشتراكية».. الخ. سواء، أكان ذلك في ارهاصاتها الأولى عند محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس في كتابهما «في الثقافة المصرية»١٩٥٤، أو ما تبع ذلك من حراك سياسي وفكري عارم، غلبت عليه النزعة التحررية الاجتماعية، في حقبتي الخمسينيات والستينيات على الصعيدين المحلي والعالمي. وقد كان لانتماء مندور (السياسي) لحركة «الطليعة الوفدية»، والتي كانت تمثل (يسار) حزب الوفد، في نهاية الأربعينيات، وما تلا ذلك من تحولات سياسية كبرى، تمثلت في هزيمة ٤٨ وقيام ثورة يوليو ٥٢، والعدوان الثلاثي ١٩٥٦، كان لكل ذلك الدور الأكبر في هذا التحول السياسي والفكري، ومن ثم، النقدي.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

عبدالله النيباري

عمار العجمي

محمد القطامي

د. أحمد الخطيب

محمد المنيس

شهر رحيل الذين بذروا

مارس

تقدُّم
TAQADOOM

مارس شهر رحيل الذين بذروا

شهر مارس هو شهر الربيع، موسم تفتّح الأزهار، ولكننا هنا سنتوقف أمام جانب آخر لشهر مارس فهو شهر رحيل عدد من أبرز الشخصيات الكويتية من رواد الحركات الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، الذين بذروا مبكراً على الأرض الكويتية أفكار التحرر الوطني والتقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

***

فقبل خمسة وثمانين عاماً من أيامنا هذه رحل الشهيدان محمد عبد العزيز القطامي ومحمد عبد العزيز المنيس، اللذان يسجل التاريخ الكويتي أنهما أول شهيدين سقطا دفاعاً عن حرية الشعب الكويتي وحقوقه الديمقراطية... ذلك أنه بعد أيام قلائل من حلّ الأمير حينذاك الشيخ أحمد الجابر مجلس الأمة التشريعي الثاني إثر اعتراض أعضائه على وصف العلاقة بين الكويت وبريطانيا بالحماية، جرت مواجهة مسلحة في «السوق الداخلي» بين أنصار المجلس و»فداوية الشيخ» ممَنْ كانوا يقودون المعتقل والشهيد لاحقاً محمد عبد العزيز المنيس إلى السجن في «بهيتة» قرب «قصر السيف»، حيث استشهد خلال تلك المواجهة محمد عبد العزيز القطامي رئيس شرطة الميناء التابعة لسلطة مجلس الأمة التشريعي الموازية لسلطة الحاكم، بعد أن أُصيب بطلق ناري... ولم تمضِ ساعات على تلك الأحداث الدموية، حتى صدر الأمر بإعدام الشهيد المنيس رميًّا بالرصاص، وبعدها صُلِب على عمود سارية في ساحة الصفاة ترهيباً لأنصار المجلس، وتمّ في الأيام اللاحقة اعتقال عدد من أعضاء مجلس الأمة التشريعي المنحل وأنصاره، ولوحق آخرون مما اضطرهم إلى مغادرة البلاد سرًّا.

كان هذا في التاسع من شهر مارس من العام ١٩٣٩.

***

وفي ١٤ مارس من العام ٢٠١٤ رحل عن دنيانا المناضل اليساري الكويتي عمار حمود العجمي الأمين الأول لحزب اتحاد الشعب في الكويت، الذي تمثّل الحركة التقدمية الكويتية امتداده التاريخي، وكانت الصدفة أنه توفي في يوم الذكرى التاسعة والثلاثين لتأسيس الحزب.

والراحل عمار حمود العجمي مناضل عمالي، بدأ حياته جندياً في الجيش الكويتي، ثم أصبح قائد مدرعة، وبعدها التحق بالعمل في شركة الزيت العربية اليابانية، التي كانت تزاول نشاطها في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية قبل أن تصبح منطقة مقسومة، وانتخبه العمال في العام ١٩٦٥ سكريتراً لنقابة عمال الشركة، وتعرّض جراء ذلك للمضايقات والملاحقات.

والتحق عمار بتنظيمات الحركة الوطنية منذ أواسط ستينيات القرن العشرين من «اتحاد شعب الجزيرة» إلى حركة القوميين العرب، ثم انفصل عنها ضمن التيار اليساري، الذي شكّل «الحركة الثورية الشعبية» في العام ١٩٦٨، والتحق في العام ١٩٦٩ بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في غور الأردن، وفي خريف العام ١٩٧٤ بادر عمار العجمي إلى تأسيس حزب مستقل للطبقة العاملة في الكويت بالتعاون مع عدد من القادة النقابيين والمثقفين الثوريين، ولاحقاً في اجتماعه عقدته المجموعة المؤسسة للحزب مساء يوم

١٤ مارس ١٩٧٥ في منزله المتواضع بمنطقة الفحيحيل جنوبي الكويت تم الاتفاق على أن يحمل الحزب الوليد اسم حزب اتحاد الشعب في الكويت، وتولى عمار العجمي، الذي كان اسمه الحزبي «يوسف ناصر» قيادة الحزب بوصفه السكرتير الأول للجنة القيادية للحزب حتى ديسمبر من العام ١٩٩٢.

وكانت للمناضل اليساري عمار حمود العجمي مساهمات بارزة في بناء الحزب ومد نفوذه داخل الحركة النقابية العمالية، وهو الذي تولى تكوين جهازه الطباعي لطباعة نشرة «الاتحاد» لسان حال الحزب في مارس ١٩٧٦، بالإضافة إلى طباعة البيانات والكراسات.

وشارك الراحل عمار العجمي في تأسيس المنبر الديمقراطي الكويتي في مارس من العام ١٩٩١ وجرى انتخابه عضواً في الهيئة التنفيذية للمنبر بعد المؤتمر التأسيسي الأول.

وبرحيل عمار حمود العجمي في ١٤ مارس من العام ٢٠١٤ فقد اليسار الكويتي أحد أبرز قادته التاريخيين.

***

وفي شهر مارس من العام ٢٠٢٢ خسرت الحركة الوطنية الكويتية اثنين من أبرز قياداتها التاريخية، هما الدكتور أحمد الخطيب والأستاذ عبدالله النيباري.

ففي السادس من مارس من العام ٢٠٢٢ رحل عن هذه الدنيا الدكتور أحمد الخطيب عن عمر ناهز الخامسة والتسعين عاماً، أمضى منها أكثر من خمسة وسبعين عاماً في النضال الوطني والقومي والديمقراطي.

وبعده بنحو أسبوعين، وتحديداً مساء العشرين من مارس ٢٠٢٢ لحقه رفيق دربه المناضل الوطني الكبير الأستاذ عبدالله النيباري، عن عمر يناهز السادسة والثمانين عاماً، أمضى منها أكثر من ستة عقود مناضلاً متفانياً وقائداً مرموقاً في صفوف الحركة الوطنية الكويتية وقطباً برلمانياً مشهوداً له بالكفاءة، وشخصية علمية اقتصادية متميزة، ويكفيه فخراً أنّه من جهة بطل تأميم النفط والخلاص من هيمنة الشركات الاحتكارية النفطية الأجنبية على ثروة الكويت الوطنية الأساسية.

ولا يمكن لأحد أن يتناول تاريخ الكويت السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين من دون أن يبرز أمامه اسم الدكتور أحمد الخطيب، الذي ساهم في تأسيس حركة القوميين العرب خلال عقد الخمسينات من القرن العشرين، ودوره الوطني والديمقراطي المشهود في الكويت وضمن حركة التحرر الوطني العربية من خلال مواقعه في «النادي الثقافي القومي» ومجلة «الإيمان» وقيادته للجنة الأندية وقيادته للمسيرات الشعبية الرافضة للعدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ ودعماً للوحدة العربية وقيام الجمهورية العربية المتحدة وتأييداً لثورة ١٤ تموز في العراق، وفوزه في انتخابات المجلس المشترك عام ١٩٥٨ على الرغم من رفض السلطة لترشحه فيه.

وبعد استقلال الكويت في العام ١٩٦١ برز دور الدكتور أحمد الخطيب في المجلس التأسيسي الذي كان نائباً لرئيسه وما قام به من أجل تضمين الدستور مبادئ ديمقراطية أساسية، وكذلك تأسيسه لصحيفة «الطليعة» لسان حال الحركة الوطنية، ونادي الاستقلال الثقافي الاجتماعي، الذي حلته السلطة في أعقاب انقلابها على الدستور في ١٩٧٦، ونشاطه البرلماني المميز كقائد للمعارضة من خلال عضويته في مجالس الأمة الأول والثالث والرابع والسادس والسابع، إلى حين اعتزاله العمل البرلماني في ١٩٩٦.

ويسجل التاريخ تضحيات الدكتور الخطيب في العام ١٩٥٩ بعد قمع تجمع ثانوية الشويخ وحل الأندية، وكذلك اعتقاله مع عدد من

الشخصيات النيابية والوطنية في العام ١٩٩٠ لمعارضته انتخابات ما يسمى «المجلس الوطني» غير الدستوري.

وبالإضافة لذلك هناك سجل خالد للدكتور أحمد الخطيب في إطار حركة التحرر الوطني العربية عبر دعمه المشهود في الخمسينات للثورة الجزائرية للتحرر من الاستعمار الفرنسي، وفي إسناد ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني بقيادة «الجبهة القومية»، وتقديمه العون إلى الثورة في ظفار عام ١٩٦٥، ومساهمته في تشكيل «جبهة المشاركة العربية المساندة للثورة الفلسطينية» في بداية السبعينات بالتعاون مع الزعيم الوطني اللبناني الشهيد كمال جنبلاط، وتأسيسه في ١٩٧٣ «اللجنة الكويتية للسلم والتضامن»، وعضويته في «مجلس السلم العالمي».

أما الراحل الآخر في مارس من العام ٢٠٢٢ فكان المناضل الوطني الكبير الأستاذ عبدالله النيباري، الذي يستحق بجدارة لقب «بطل تأميم النفط» الكويتي، حيث كان له الدور الأبرز في توعية الرأي العام الشعبي الكويتي، بل الخليجي والعربي، بقضايا النفط وارتباطها بالتحرر الاقتصادي الوطني والتنمية المستقلة، وكان للأستاذ النيباري دور محوري لا يمكن تجاهله في مجابهة شركات النفط الاحتكارية الأجنبية والتصدي لاتفاقياتها المجحفة والمطالبة بتأميمها، وهذا ما عبرت عنه مقالاته ومداخلاته المثبتة في مضابط مجلس الأمة، خصوصاً في النصف الأول من سبعينات القرن العشرين، عندما كانت تدور المعركة الوطنية المتصلة باتفاقية المشاركة ولاحقاً تأميم النفط، وواصل بعد ذلك دوره المشهود في مجال الاستغلال الوطني الأمثل للثروة النفطية والحفاظ عليها والحدّ من استنزافها والتصدي لمحاولات عودة الشركات الاحتكارية الأجنبية إلى السيطرة مجدداً على جزء من ثروتنا النفطية عبر ما سمي قانون حقول الشمال.

وللراحل الكبير ممارسات نضالية مشهودة على الأرض، حيث بذل جهده وضحى بحريته من أجل مبادئه وقضايا الشعب والوطن، وكان ضمن مجموعة المعتقلين من القيادات والعناصر الديمقراطية في مايو من العام ١٩٩٠ الذين تصدوا للسلوك الأمني الاستفزازي حينما جرى اعتقال الزعيم التاريخي الكبير الدكتور أحمد الخطيب من ديوانه في الروضة خلال فترة الانقلاب الثاني على الدستور.

وهو أحد مؤسسي «المنبر الديمقراطي الكويتي» ممثلاً عن «حركة التقدميين الديمقراطيين» ذلك الائتلاف الوطني الديمقراطي التقدمي في الثاني من مارس من العام ١٩٩١ بعد تحرير الكويت بأيام قلائل، إلى جانب قيادات الحركة الوطنية الكويتية الآخرين في «حزب اتحاد الشعب» و«التجمع الوطني»، حيث تولى قيادة المنبر عند تأسيسه وكذلك في فترات لاحقة من مسيرته.

وللأستاذ عبدالله النيباري دور مشهود في مكافحة الفساد، وكاد أن يفقد حياته إثر محاولة اغتيال لئيمة تعرّض لها في صيف العام ١٩٩٧ على أيدي عصابة مرتبطة بأحد مراكز الفساد.

وبرحيل الدكتور أحمد الخطيب والأستاذ عبدالله النيباري في مارس من العام ٢٠٢٢ خسرت الكويت اثنين من قياداتها الوطنية التاريخية، التي بذرت منذ الخمسينات على الأرض الكويتية قيم التحرر والديمقراطية والتقدم.

***

واليوم في ذكرى رحيلهم، كم نفتقد تلك الكوكبة من الباذرين المبادرين الرواد.

فيديو العدد

لمشاهدة الفيديو على اليوتيوب اضغط هنا